المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 656-675

الازمة والتحول الى التنويع الاقتصادي (2003-2021)
تحليل تجربة الامارات العربية المتحدة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي

نهاد خالد عبدالقادر[1]، خالد حيدر عبد علي[2]

[1,2]قسم الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق

Email: nihad8181@gmail.com[1], khalid.haider@univsul.edu.iq[2]

الملخص:

يعد التنوع الاقتصادي وسيلة للنمو الاقتصادى وبناء اقتصاد لمواجهة الأزمات، وأن النظرة المتفحصة للتنويع كما كان في تجربة الامارات العربية لا بد أن تكون ضمن إطارشمولي غير مجتزأ يتم من خلاله وضع المعالجات لأهم الاختلالات البنيوية في الاقتصادالعراقي، وهذا البحث يتناول نموذجا نظريا لتحليل المشكلة التي تنص على ما اذا كانت اقتصاد ريعي لدولة مثل العراق يستطيع تنويع اقتصادها موازيا مع تخطي الظرف الاقتصادي والتي تتسم بكثرة تأثرها بالازمات والتذبذبات المتكررة بالاستفادة من تجربة ناجحة وهي دولة الامارات العربية، وتأتي اهمية البحث من اهمية مكانة التنويع للمجتمع العراقي لتقليل مخاطر تذبذب اسعار النفط بسبب الريعية النفطية، وكثرة التأثر بالازمات ايا كانت نوعها، وتهدف البحث الى الوصول الى الآليات التي تؤدي من خلالها بشكل فعال إلى تنويع مصادر الايرادات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، وتوصل البحث الى ان هناك عوامل متشابكة تحدد التنويع الاقتصادي الفعال في العراق بعيدا عن ايرادات الريعية مثل مستوى ربحية القطاعات غير النفط، و الاهتمام بالاستثمارات باشكالها المختلفة، وتنشيط القطاع الاقتصادي الخاص، واقترح البحث اهم الآليات الواجب توافرها لتحقيق تلك الهدف من اهمها الحكم الرشيد تعمل على توجيه الاستثمارات بانواعها الى القطاعات المختلفة ملائمة للاستثمار الخاص والشفافية المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الازمة، الاقتصاد الريعي، القطاع الخاص، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد االنفطي.

پوختە:

هەمەچەشنکردنی ئابووری ئامرازێکە بۆ گەشەسەندنی ئابووری و ڕووبەڕووبوونەوەی قەیرانەکان، بەتێڕامان لەبابەتی هەمەچەشنکردنی ئابوری وەک لە ئەزموونی میرنشینە عەرەبییەکاندا دەبینرێت، دەبێت لە چوارچێوەیەکی گشتگیردا بێت کە لە ڕێگەیەوە چارەسەرەکان پەرەی پێبدرێت و ناهاوسەنگییەکان لەئابووری عێراقدا بەهەند وەربگیرێت، و ئەم توێژینەوەیە مامەڵە لەگەڵ مۆدێلێکی تیۆری دەکات بۆ شیکردنەوەی ئەو کێشەیەی کە باس لەوە دەکات کە ئایا ئابووریەکی ڕەیعی بۆ وڵاتێکی وەک عێراق دەتوانێت ئابووریەکەی هەمەچەشن بکات هاوتەریب لەگەڵ زاڵبوون بەسەر دۆخی ئابووریدا، کە بە لاوازییەکەی دەناسرێتەوە لەئاست قەیران و هەڵاوسانی بەردەوام، ئەمەش بە سوودوەرگرتن لە ئەزموونێکی سەرکەوتوو، کە ئیماراتی یەکگرتووی عەرەبییە. توێژینەوەکە ئامانجی ئەوەیە بگاتە ئەو میکانیزمانەی کە لە ڕێگەیانەوە بە شێوەیەکی کاریگەر دەبێتە هۆی هەمەچەشنکردنی سەرچاوەکانی داهات بە تایبەتی و ئابووری بە گشتی، توێژینەوەکە باس لە گرنگترین میکانیزمەکان دەکات کە دەبێت لەبەردەستدا بن بۆ گەیشتن بەو ئامانجە، گرنگترینیان حوکمڕانی باشە کەکاربکات بۆ ئاراستەکردنی وەبەرهێنان بە هەموو جۆرەکانیەوە بۆ کەرتە جیاوازەکان کە گونجاون بۆ وەبەرهێنانی تایبەت و شەفافیەتی دامەزراوەیی لەکۆتاییدا چەند پێشنیازێك دەخاتە ڕوو وەك بەهەند وەرگرتنی قازانجی سێکتەرەکانی تر جگە لە نەوت، گرنگیدان بە وەبەرهێنان بە شێوە جۆراوجۆرەکانی، و بوژاندنەوەی کەرتی تایبەت.

کلیلە ووشە: قەیران، ئابووری ڕەیعی، کەرتی تایبەت، ئابوری نەوت، هەمەچەشنکردنی ئابووری

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

Abstract:

Economic diversification is a means for both growth and economic development and facing global crises, and that the scrunity of diversification, as it was in the experience of the Arab Emirates, must be within a holistic and undivided framework through which treatments are developed for the most important structural imbalances in the Iraqi economy, and this research deals with a theoretical model to analyze the problem that It states whether a rentier economy for a country like Iraq can diversify its economy in parallel with overcoming the economic situation, which is characterized by its vulnerability to frequent crises and fluctuations by benefiting from a successful experience, which is the United Arab Emirates. Oil, and the frequent vulnerability to crises of any kind, and the research aims to reach the mechanisms through which it effectively leads to the diversification of revenue sources in particular and the economy in general. The profitability of sectors other than oil, interest in investments in its various forms, and revitalization of the private economic sector, Waq The research discusses the most important mechanisms that must be available to achieve that goal, the most important of which is good governance that works to direct investments of all kinds to different sectors suitable for private investment and institutional transparency.

Keywords: craises, rentier economy, private sector, economic diversification.

مقدمة:

ربما تشهد الأوضاع الاقتصادية في العراق تحسنا تدريجيا بالتوازي مع تعافي أسواق النفط الدولية، ولكن هذا التعافي محفوف بمخاطر كبرى تشكلها الاختلالات الهيكلية، وتتفاقم هشاشة الوضع الخدمي بسبب عدم استقرار الوضع السياسي، وضعف نظام الرعاية الصحية، وانتشار الفساد الذي يستمر في إثارة القلق في جميع أنحاء البلاد واصبح الهدف الرئيس هوالخروج من حالة اقتصاد الازمة التي هي السمة الرئيسة حتى الان الى حالة الاستقرار الاقتصادي.

والسياسة الاقتصادية الناجحة لتحقيق الهدف المذكور هو ان يسير الاقتصاد على عدة تحولات منها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد احادي القطاع إلى التنوع الاقتصادي. وبالامكان ان يحقق ذلك عن طريق تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة قطاعات اخرى مهمة، مثل قطاع السياحة والزراعة والتصنيع المحلي.

اشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث في ماهية الطرق التي تتعلق بتخطي المرحلة الحالية التي تتسم بكثرة تأثرالاقتصاد العراقي بالازمات وتقلبات اسعر النفط؟ وهل هناك سبل لمواجهة تلك الازمة وتحويلها الى فرصة للاتجاه بالاقتصاد الى التنوع باقل وقت واقل كلفة ممكنة؟ ووكيف استطاعت دولة الامارات ان تكون تجربة رائدة في هذا المجال؟ ماهي الامكانات الاقتصادية للامارات لتصبح اقتصادا متنوعا ؟ وهل لدى الاقتصاد العراقي امكانيات بشرية ومادية يمكنها الاستفادة من تجربة الامارات ويخطو خطوها؟

هدف البحث: يهدف البحث الى اظهار الاليات الأكثر تأثيرا لعملية التحول الى التنويع الاقتصادي مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة بالاستفادة من تجربة الامارات.

فرضية البحث: هناك علاقة طردية مباشرة بين تقلبات اسعار النفط ووقوع الازمات في الاقتصاد العراقي وخاصة خلال فترة البحث 2003-2021، رغم وجود امكانيات ومواردكبيرة تساعد الاقتصاد العراقي للتحول نحو التنوع الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل وتفادي تأثيرات التقلبات في اسعار النفط واقرب تجربة للاستفاد ة منها هي تجربة الاقتصاد الاماراتي.

كما ان **اهمية البحث** تأتي من ضرورة التحول الى التنوع في الاقتصاد العراقي وانعكاساته على الحالة المعيشية للمجتمع العراقي الذي يعاني تحت وطأة الفقروالبطالة ومشاكل اقتصادية عدة.

منهجية البحث: يتبع البحث في اثبات الفرضية المذكورة منهج تحليلي وصفي باستخدام البيانات والجداول الموجودة في هذا المجال.
حدود ونطاق البحث: شمل البحث مدة زمنية بين 2003 -2021 - العراق والامارات العربية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الدراسات السابقة

هناك الكثير من البحوث والدراسات الموجودة في هذا المجال نشير الى بعض منها:

1-دراسة (صندوق النقد الدولي 2016) Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries

تهدف الى دراسة اقتصادات دول عربية مصدرة للنفط من خلال الاشارة الى بيانات الرسمية فيها وخلصت الدراسة الى نتائج مفادها عدم تنمية القطاعات غير النفطية في تلك الدول، ولايعد مصدرا رئيسيا للدخل، وتتصف تلك القطاعات ايضا بعدم الاستقرار الاستثماري بسبب السياسات التمويلية السيئة فيها، وايضا اثر تذبذب اسعار النفط الى عدم استقرار اسعار الصرف للبلدان المدروسة مما يؤدي الى فقر التدفقات الاستثمارية اليها وتسبب خسائر في مجال التوظيف والعمالة، واقترحت الدراسة الى تسريع المضي نحو التنوع الاقتصادي لتفادي اضرار هيكلية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي لتلك البلدان نتيجة ازمة اسعار النفط.

2-دراسة(بلال، وعبدالقادر:سياسة التنويع في دول مجلس التعاون، الاجندة الوطنية للامارات العربية انموذجا، 2019)

تهدف الدراسة الى ابراز اهمية تبني سياسة التنويع الاقتصادي من قبل الدول النفطية وذالك تفاديا للصدمات الخارجية التي تتعرض لها وتؤثر على موازين اقتصادها، وتعد الدراسة ان الامارات العربية من بين الدول التي استطاعت تبني سياسة التنويع من خلال التحول من الاقتصاد النفطي الى اقتصاد معرفي تنافسي، وتوصلت الدراسة الى ان الامارات جسدت هذه الاستراتيجية من خلال الاجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021، من خلال اربع محاور وهي:نظام تعليمي رفيع المستوى، تبني استراتيجية الابتكاروالمعرفة وتكوين اللجنة العليا للابتكار، انشاء السياسة العليا للعلوم والتكنلوجيا، انشاء الوكالة الامارات للفضاء.

3-دراسة (قرومي و حمد: ضرورة التنويع في ظل انهيار اسعار النفط، 2017)

هدفت الدراسة الى بيان اسباب انهيار النفط 2014 واهم آثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال مختلف العناصر المتحكمة فيها والخاصيات الريعية الاقتصادية للجزائر التي ادت الى تلك الآثار، ولخص البحث الى اهم السياسات الكفيلة في تخطي الجزائر الريعية واعتماد التنويع في اقتصادها، منها الشراكة الفعالة بين القطاعي العام والخاص، وايضا تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، واعتماد برامج اصلاحية في البلاد.

4-دراسة (وسيلة وعباس 2017): تجربة الامارات العربية المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع

تهدف الدراسة الى التعرف على احد انجح التجارب الاقتصادية في المنطقة للانتقال الى الاقتصاد المتنوع وهي تجربة الامارات العربية المتحدة بعدما كانت قائمة على النفط بدرجة كبيرة، توصلت الدراسة الى صحة فرضيتها التي اقرت بنجاح التجربة بشكل كبير حيث تعتمد اقتصادها على النفط باقل من 30% وتقل هذه النسبة سنة بعد سنة، فيما تتنوع سلة صادراتها من خلال اتباع استراتيجية متكاملة على المدى البعيد والمتوسط من قبل البلد المذكور.

والذي يفرق بحثنا عن البحوث السابقة هو انه في هذه الورقة البحثية تم التركيز على حالة العراق بالاستفادة من التجربة الاماراتية وتحليل ملائمة الآليات الامارتية مع واقع الاقتصاد العراقي، فالبحوث السابقة اما تم التركيز على اقتصادات دول اخرى او على العراق ولكن دون الاستفادة من تجربة اخرى.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 656-675

المبحث الاول: الاطار النظري ل (الريعية النفطية) و(التنويع الاقتصادي)

اولا: مفهوم الازمة الريعية النفطية

تعد الدول المصدرة للنفط اقتصاديات نفطية نتيجة قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط وتصدير الفائض منه، إلا أنها تعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط في اقتصادها مما خلف العديد من الانعكاسات السلبية عليه ويمكن عرض الريعية النفطية وازمة تقلبات اسعار النفط وفقا للاتي:

1: تعريف الريعية النفطية: الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغار، ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر "الأرض والنفط التي تحتها كما هي، دون أن يستخدمه لإنتاج شيء أخر، وذلك على خلاف الاقتصاد الصناعي أو الزراعي، فالزراعة والصناعة لا تعد اقتصادا ريعيا لأنهما تقدمان قيمة مضافة على المواد الخام أو السلع الوسيطية. (كنعان حمة وأخرون2017، ص600).

فا الزراعة تقدم قيمة مضافة بتحويل البذور إلى محاصيل، والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسيطة إلى سلعة استهلاكية اما اقتصاد الريع يعني اعتماد بلد على استخرا ج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط ولا يولي للصناعات والزراعة أهمية، اذا الريعية النفطية هي التي تعتمد على الريع الناتج من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية. (بوفليح نبيل2011، ص- 119).

وتتعدد خصائص الدول النفطية التي تعتمد على الريع النفطي في اقتصادها ومن أهم خصائصها، عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عدم تنوع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه القطاع النفطي، واعتماد الهيكل التمويلي الداخلي على مداخيل الثروة النفطية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الموازنة العامة لهذه الدول فقط عن الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها ركيزة كل نشاط اقتصادي وغياب الروابط الإنتاجية وهيمنة الدولة واشخاص قليلين على ملكية وعائدات النفط وسبل التصرف فيها. (كنعان حمة وأخرون 2017، ص600).

وبهذا نصل الى جواب سؤال متكرر وهو: لماذا تعتبر الريعية ازمة اقتصادية؟ وذالك لان الاعتماد الكبير على المورد الواحد في الاقتصاد، يعرض الاقتصاد لخطر فقدان تلك المصدر لاسباب طبيعية ام انسانية ام غيرهما، وبالتالي فقدان الجزء الاكبر من القوة الاقتصادية والتوجه نحو الانهيار.

2:أزمة تقلبات اسعار النفط: يتم تحديد التغيرات في أسعار النفط بشكل أساسي من خلال مجموعة متنوعة من العوامل اهمها قرارات منتجي النفط الكبار، عوامل الطلب التي يقودها الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالإضافة إلى معدلات النمو السكاني. ومنها بيئة الاقتصاد الكلي الدولية من خلال نظام أسعار الصرف والفائدة معدلات.وايضا المضاربات بسبب عوامل عدم اليقين والعقود المستقبلية في أسواق النفط. (بنتور، 2021) تلك العوامل ساهمت في تقلبات أسعار النفط بين الإيجابية والسلبية والصدمات على مدى الخمسين سنة الماضية، على الرغم من أن مستوى الاتجاه العام مستمر بشكل متزايد حتى عام 2013. (ديلويت، 2020).

انعكس ذلك على الميزان المالي والتجاري للبلدان المصدرة للنفط من حيث خسائر كبيرة في الايرادات العامة (Wheeler، 2020). وهكذا، فأن هذه البلدان (ولا سيما مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي) تراكمت الاحتياطيات المالية في حين ارتفاع أسعار النفط مما يسمح لهم ببناء هوامش أمان مالية قوية والتمتع بمستوى عال من التنمية والمعيشة، تهدد الصدمات السلبية للنفط استدامة المالية العامة و تتكبدها خسائر كبيرة بمليارات الدولارات (Deloitte، 2020). ويعود الوضع المعيشي الى اسوأ مما قبل ويكون الاقتصاد في تقلب دائم.والشكل البياني ادناه تظهر وعلى مدى عقود مضت تذبذبات اسعار النفط.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:656-675

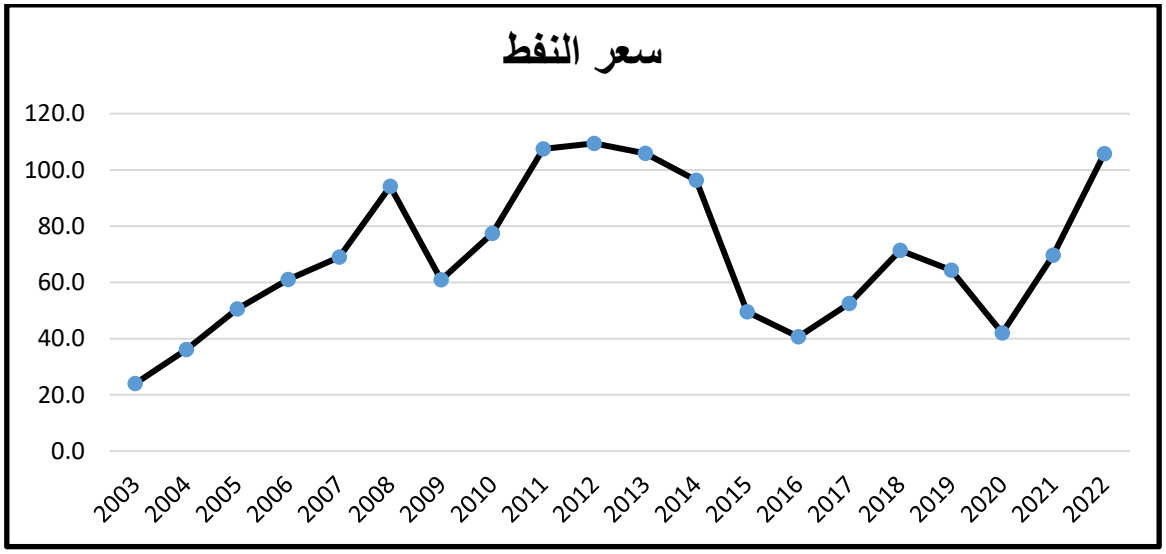

الشكل رقم (1) تطورات اسعار النفط العالمي(2003-2022)

(المصدر: من اعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي1www.albankaldawli.org

اذن كما تظهر في الشكل اعلاه، خلال العقدين الماضيين، اختلفت التطورات في أسعار النفط، ونلاحظ على الرسم تقلبات كبيرة بأسعار النفط، تارة تميل الى الارتفاع ثم الانخفاض بسبب ازمة المالية العالمية في 2009 ثم الارتفاع حتى وصل الى ذروتها عام 2013 و بعد سبتمبر 2014 تميل الصدمات والازمات الى الانخفاض ثم يرتفع مرة اخرى بعد وباء كورونا، ويرجع ذلك أساسا إلى التغيرات الجذرية في كل من جانبي العرض والطلب على النفط، فمن جانب العرض، هناك وجهة نظر مشتركة تشير زيادة عرض النفط الصخري كمحرك رئيسي يساهم في الحفاظ على أسعار النفط في مستوياتها المنخفضة، ثم بالنظر الى اسعار النفط بعد الجائحة الكورونا نجد ارتفاعا حادا حتى وصل الى اكثر من 100 $ للبرميل الواحد عام 2022 بل واكثر من ذالك بسبب تعافي الاقتصاديات العالمية والرجوع الى النمو والنشاط العالمي وسياسة سقف الانتاج من جانب منظمة اوبك بلس.

من ناحية الطلب، ترجع العوامل الرئيسية إلى معدلات النمو المنخفضة في البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط المتقدمة والناشئة أيضا مثل الصين والدول الاوروبية. ساهمت هذه العوامل بالتزامن مع انهيار أسعار النفط اعتبارا من سبتمبر 2014 تم تخصيص جزء مهم من أدبيات أسعار النفط لشرح اختلاف مصادر النفط والصدمات. أمثلة من الأوراق التي تصف وتحلل صدمات أسعار النفط التاريخية وصدماتها. كل هذه التقلبات تعزز أهمية التوجه الجاد والمستدام نحو تنويع مصادر الدخل في الدول النفطية بما فيها العراق على مدى الطويل. (Foroni C. and Stracca L. 2019).

ثانيا-مفهوم التنويع الاقتصادي

عند الحديث عن التنويع لابد الشروع في تعريفها اولا فهناك عدة تعاريف وتوجه لتعريفها كما يلي:

أ-تعريف التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي (Economic Diversity) على أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة. (خنشول، 2020).

ويعرف الاقتصاديان ماليزيا وكي (Malizia and Ke) التنويع على أنه " ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعة"، وفي هذا التعريف يوضح الاقتصاديان أن التنويع يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها أي روابط جذب أمامية وخلفية، كما ويعرف التنويع الاقتصاد بانه تقليل الاعتماد على المورد الواحد(مرزوك وعباس مكي 2014) وايضا هو (عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل). (الشيمي، 2018).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ويرى الاقتصادي واجنر (John E. Wagner) أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية. (خنشول، 2020).

اذن من خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساس لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة (كالنفط مثلا) كمصدر رئيس لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد, ويوفر الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفا أساسيا لأية دولة، ولتحقيق ذلك يجب رفع مساهمة بقية القطاعات (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض مساهمة القطاع الرئيس (النفطي) لكن دون تخفيض الإنتاج النفطي أو الصادرات النفطية.

ب- اهمية ودواعي التنويع الاقتصادي: هناك تحديات كبيرة تواجه الدول المنتجة للنفط في إدارة اقتصادياتها الريعية والمعتمدة على سلعة شبه وحيدة في الصادرات هي النفط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها فضلا عن ذلك أن هذه الدول يتعين عليها أن تخطط للمستقبل وتضع في اعتبارها أن النفط سلعة ناضبة وبالتالي تخطط لما بعد نضوب النفط.

ويمكن إيجاز أهم دواعي التنويع الاقتصادي بالآتي: (بلال وعبدالقادر، 2019) (خنشول، ص 203-202، 2020).

1- تقليص دور السلطة المركزية وتوزيع الادوار بين القطاعي الخاص والعام مما يؤدي الى نمو الاستثمارات بنوعيها المحلي والاجنبي، هذا اذا ساندها بئة قانونية محفزة مما يلعب القطاع الخاص دور اكبر في العملية الاقتصادية مما يساهم في تخفيف كاهل القطاع العام وتخفيض وتيرة الفوضى السياسية والاجتماعية .
2- الاعتماد الكبير على الموارد النفطية يساهم في تخفيض الإنتاجية في القطاعات غير النفطية وبالتالي تخفيض قدرتها التنافسية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وتخلق فجوة كبيرة في الإنتاجية بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، فعلى سبيل المثال في عام 2005 بلغت إنتاجية العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (1,6) مليون دولار أمريكي لكل عامل في قطاعات النفط والغاز، في حين بلغت هذه الإنتاجية فقط (9300) دولار لكل عامل في قطاع البناء.
3- التنويع الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة) مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد. ولان القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيس على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة والتكنلوجيا المتقدم.
4-تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، مما يؤدي الى توازن الميزان التجاري وتقليل المخاطر الاقتصادية نتيجة التقلبات الخارجية والصدمات العالمية بما فيها صدمات اسعار النفط لعدم الاعتماد عليها كليا ونمو القطاعات الاخرى.
5- توفير الحماية ضد الظاهرة الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط مما يؤدى إلى زيادة صادراتها النفطية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ومن ثم يؤثر سلبا على ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية.

ج-مستويات التنويع ا لاقتصادي : يمكن التعرض الى مستويين هامين للتنويع الاقتصادي يتمثلان في : (فؤاد، 2014، ص8 - 3)
المستوى الاول: تنويع الانتاج، والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما إ انتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة، كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى، الى أنه لا يمكن اعتباره الو سيلة الوحيدة لتحقيق التنويع، مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة با الانتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لأجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

المستوى الثاني: تنويع التجارة الخارجية، يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات؛ أذ يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتهاالاجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، كما ان شدة الاعتماد تؤثر في امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا أمثليا لاستمرارها؛ كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فان تنويع الواردات قد يعني تقليل أصنافها عكس الصادرات، وذلك بأ ن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصنافا أخرى من المنتجات؛ وعوضا عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المبحث الثاني: تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي وتخطي أزمات الريعية

تعد تجربة الامارات العربية تجربة فريدة عملت جاهدة لتنويع اقتصادها منذ السبعينيات بشكل متباين ولكن بعد ازمة العقارات عام 2008 التي تأثر بها اقتصاد الامارات بشكل ملفت وادت بالامارات الى اعتماد التنوع الاقتصادي بشكل مكثف وأتت ثمارها خلال فترة قياسية وسوف يتم عرض هذه التطورات كما يلي:

اولا: تطورات سياسة التنوع الاقتصادي الاماراتي

منذ أن بدأت الإمارات العربية المتحدة تصدير النفط عام 1962، يرى المحللون الدوليون أن الإمارات دولة تعتمد اعتمادا كليا على النفط وأن هيكلها الاقتصادي قائم على صادرات الخام. ويدرك هؤلاء المحللون تماما أن النسبة الكبرى من هذه الصادرات النفطية مصدرها أبوظبي، حيث تملك دبي نسبة صغيرة جدا من النفط مقارنة بالإمارات الأخرى. اذ أن 40% من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد مباشرة على انتاج النفط والغاز، فإن اعتمادها الاقتصادي على النفط في عالم يقترب من الابتعاد كليا عن الاعتماد على النفط يثير اهتمام العديد من محللي الطاقة. ومنذ تشكيل دولة الإمارات عام 1971، كان التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على النفط هدفا واضحا للحكومة. وقد وثق المحللون الاقتصاديون ذلك؛ "إن الاقتصاد المتنوع القائم على عدة مصادر للدخل هو أكثر مرونة وقادر على التعافي من الصدمات المختلفة حيث يمكن التعويض عن أي نقص في قطاع معين من خلال أداء القطاعات الأخرى." (سيمبسون، 2017).

ومنذ انضمام الإمارات(امارة ابوظبي) إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام 1967، اعدت الإمارات واحدة من أهم الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم التي تدعم اهداف المنظمة "تنسيق وتوحيد أسعار النفط في الدول الأعضاء لضمان استقرار أسواق النفط من أجل اقتصاد آمن وفعال وامدادات منتظمة للنفط."(سيمبسون، 2017).

ولكن من الواضح ان الدولة الاماراتية ومنذ السبعينات عملت على استخدام ايرادات الطاقة في تمكين البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى الممكنة للبلد، وبسبب الادارة الرشيدة للامارات العربية بكافة مكوناتها صار اتحاد الامارات السبع وتنويع مصادر الدخل على مستوى الاتحاد ثنائي نتاج وثمرة هذه الادارة الرشيدة، اذ اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ بداية السبعينات على سياسات اقتصادية أساسها التنويع الاقتصادي، وثبت نجاحها في تحقيق قدر من التنوع والنمو في القطاعات الغير النفطية مثل الاستثمار في الصناعة التحويلية، السياحة.(صباغ، رفيقة ,2019).

وعرفت السياسة المالية عدة تحولات ايجابية والتي من الممكن اخذ بيانات خلال (2003-2021) في الجدول التالي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:656-675
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الجدول (1) تطور الايرادات العامة لدعم التنويع الاقتصادي في الامارات العربية (2003-2021) / مليار درهم

السنوات	الايرادات العامة	معدل النمو%	الايرادات البترولية	من % الايرادات العامة	الايرادات الضريبية	من % الايرادات العامة	الايرادات الاخرى	من % الايرادات العامة
2003	77012		56738	73.67	7044	9.15	13230	17.18
2004	94751	23.0	73322	77.38	9566	10.10	11863	12.52
2005	143905	51.9	111377	77.40	6810	4.73	25718	17.87
2006	201166	39.8	164775	81.91	8027	3.99	28364	14.10
2007	228750	13.7	176265	77.06	13833	6.05	38652	16.90
2008	383935.8	67.8	269322.7	70.15	28620.9	7.45	85992.2	22.40
2009	234474.8	-38.9	122380	52.19	24362.9	10.39	87731.9	37.42
2010	282022	20.3	169780	60.20	26366.7	9.35	85875.3	30.45
2011	379865	34.7	262436	69.09	19723	5.19	97706	25.72
2012	412722	8.6	279276	67.67	33541	8.13	99905	24.21
2013	460884.2	11.7	293244	63.63	25807.8	5.60	141833	30.77
2014	403323.1	-12.5	253707.8	62.90	27533.7	6.83	122081	30.27
2015	304782.9	-24.4	137930.4	45.26	21657.4	7.11	145195	47.64
2016	381300.5	25.1	86755.86	22.75	22454.65	5.89	272090	71.36
2017	404846.2	6.2	139694.2	34.51	27182.2	6.71	237969	58.78
2018	456618.5	12.8	165792	36.31	35962	7.88	254864	55.82
2019	478253.8	4.7	197037	41.20	30979	6.48	250237	52.32
2020	369623.1	-22.7	152852	41.35	24032	6.50	192739	52.14
2021	462445.6	25.1	198851	43.00	32371	7.00	231223	50.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/country/AE) وموقع التنافسية والاحصاء الاماراتي (https://fcsc.gov.ae/_layouts/15/CYQUENT/Images/FCSCLogo.svg) مع التعديل. واستخراج معدلات النمو =(J20-J19)/J19*100)

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات البترولية تلعب دورا هاما في الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة إذ شكلت 62% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة، كما نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت ارتفاعا من سنة 2001 إلى 2008 باستثناء سنة 2003 التي قدر فيها معدل النمو اكثر من 30%-، نتيجة الإيرادات البترولية من 51648 مليار درهم إلى 56738 مليار درهم. سجلت عام 2009 انخفاضا في الإيرادات العامة من 383935 مليار درهم سنة 2008 إلى 234474 مليار درهم بمعدل نمو سالب قدره 39%، وذلك نتيجة تداعيات أزمة 2008، ولكن عاودت الإيرادات العامة للارتفاع سنة 2010 إلى غاية سنة 2013. نتيجة ارتفاع الإيرادات الأخرى والإيرادات البترولية. وتراجعت الإيرادات العامة للدولة سنة 2014 و2015 بنسبة تراجع بلغت 24%- نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بين عامي 2014 و2015 مما أدى لتراجع الإيرادات النفطية التي تساهم في تكوين جزء كبير من الايرادات، كما يلاحظ من خلال الجدول تزايد الإيرادات الأخرى من 145195.1 مليار درهم عام 2015 إلى 272090 مليار درهم سنة 2016. أما الإيرادات الضريبية فشهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2017 نتيجة ارتفاع الرسوم والغرامات وعوائد الاستثمار. تطور هيكل إيرادات الضرائب العادية: تنخفض مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة وذلك نتيجة عدم تفعيل السياسة الضريبية وعرفت سنة 2017 تفعيل النظام الضريبي الإماراتي وتطبيق الضريبة الانتقائية. والجدول يبين مساهمة مكونات الضريبية العادية في الإيرادات العامة، باستثناء عام 2020 والتي يعتبر عاما استثنائيا للاقتصاد العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا والاغلاق العام، فأن تنويع مصادر الايرادات في الاقتصاد الاماراتي ينمو بوتيرة مستقرة خلال العقدين الماضيين.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ثانيا: مقومات تنوع الاقتصاد الاماراتي لمواجهة الازمات:

وواجه دولة الإمارات العربية المتحدة التحولات في قطاع النفط وتقلبات أسعاره، بسلسلة من الإجراءات التي أدت إلى تعزيز مساهمة بقية القطاعات في اقتصاد الدولة، بحيث تساهم القطاعات الغير النفطية بأكثر من 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 30 في المئة اعتمادا على النفط، هذا على الرغم من أن الإمارات تمتلك ثروات نفطية مهمة، وتعد سادس أكبر احتياطي في العالم على صعيد النفط والغاز(موقع البوابة الرسمية www.u.ae/#/) واعتمد دولة الامارات السياسة المالية الناجحة من خلال استراتيجيتين: (بلال وعبالقادر 2019).

أ-احتياطات مالية قوية: تحتفظ الامارات باحتياطات مالية قوية ونظام مصرفي متطور، وحسب تقارير الصندوق النقد الدولي فان اجمالي الصناديق الاحتياطية الاماراتية تنمو بشكل متزايد من 76 مليار دولار عام 2015 ليصل الى 118 مليار دولار في 2020 رغم كل الازمات الاقتصادية وغيرها في العالم والمنطقة و كما ورد ايضا في تصنيفات رسمية عالمية حيث صنفت شركة الخدمات المالية أبو ظبي ضمن فئة (AA) مشيرة الى قدرتها على الايفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل. (تقرير صندوق النقد الدولي، 2020)

ب- صناديق سيادية: وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المختصة في دراسة استثمار الحكومات في احصاءات اكبر الصناديق السيادية في العالم اذ يعد جهاز ابو ظبي للاستثمار من اكبر الصناديق السيادية في الشرق الاوسط، وثالث اكبر صندوق سيادي في العالم بمبلغ قدره 792 مليار دولار امريكي لعام 2020 كما ورد في الجدول رقم (4).

ثالثا:توسيع البئية الاستثمارية في كافة المجالات

حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نموا بنسبة 44.2% خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019، اذ بلغت 19.88 مليار دولار وذلك على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-19" التي ألقت بظلالها على حجم الاستثمار والتجارة واقتصادات العالم، وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنحو 174 مليار دولار، محققا نموا بنسبة 12.9% خلال الفترة ذاتها. وقد وقعت دولة الإمارات مع شركائها التجاريين أكثر من 76 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات، اذ تمكنت دولة الإمارات من الحصول على المراتب الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على مستوى منطقة غرب آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحازت على المرتبة 15 على مستوى العالم في تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل، والمرتبة 13 في تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2020, وكل ذالك بسبب مرونة القوانين واستقرار نظام سعر الصرف المحلي مقابل الدولار وعدم وجود اية قيود على تصدير الرأسمال والارباح. (موقع وزارة الاقتصاد الاماراتي تمت زيارة الموقع 2022/6/2 www.moec.gov.ae).

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في العديد من الصناعات الحيوية، وتعزيز القيمة الصناعية الوطنية المضافة، من خلال الارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي ودعمه والترويج له محليا وعالميا، وتهيئة بيئة الأعمال الجاذبة والمحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال توفير مزايا وتسهيلات تنافسية، بما يسهم في تكريس موقع دولة الإمارات كمركز صناعي رائد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أ-قطاع السياحة رافد أساسي في الاقتصاد: يعد قطاع السياحة أحد القطاعات المهمة التي تعزز التنوع الاقتصادي للامارات، حيث يساهم بنسبة 11.9% وبمبلغ 177 مليار درهم (48 مليار دولار أميركي) لعام 2020 من الناتج المحلي وهي من النسب العالية عالميا مقارنة بدول رائدة في مجال السياحة.

وحازت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليميا، وال 33 عالميا في مؤشر التنافسية السياحية العالمية، كما حلت في مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الفرعية، حيث جاءت الدولة في المرتبة الرابعة في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي والسادسة في مؤشر استدامة تنمية قطاع السياحة والسفر، كما حلّت الدولة في المرتبة السابعة عالميا في جودة البنية التحتية للسياحة. (موقع وزارة الاقتصاد الاماراتي تمت زيارة الموقع 2022/6/2 www.moec.gov.ae).

كما وحققت دولة الإمارات مستويات اشغال عالية في المؤسسات الفندقية في عام 2020 وتمكنت من تحقيق المركز الثاني في العالم في نسبة اشغال الفنادق مدعومة باليات التعامل المثالية للتصدي لجائحة «كوفيد - 19». ومن المتوقع أن تسجل حركة السياحة في الدولة في 2021 ارتفاعا ملحوظا خاصة مع استضافة دولة الإمارات لفعاليات «إكسبو 2020» في دبي والتي تم تأجيلها الى 2022 بسبب جائحة كورونا، بما سينعكس إيجابا على حركة السفر الدولية. كما أن حركة السياحة المحلية ستواصل نموها مدعومة

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

بتضافر الجهود الامارات لدعم السياحة الداخلية من خلال الحملات المختلفة، مثل حملة «أجمل شتاء في العالم. (موقع وزارة الاقتصاد الاماراتي تمت زيارة الموقع 2022/6/2 www.moec.gov.ae).

ب- تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال القطاعات الاخرى

تعد القدرات المتنامية في مجالات العلوم والتقنية ركيزة أساسية تعزز قطاع الفضاء على خريطة الاقتصاد الإماراتي، من ناحية علمية، ومن حيث الشراكة في تعزيز التنويع الاقتصادي، والذي من المتوقع أن يكون ممكنا رئيسيا لاقتصاد المستقبل، خاصة بعد أن وصل حجم الاستثمار إلى أكثر من خمسة مليارات دولار في مختلف أنشطة قطاع الفضاء في الدولة منذ تأسيس وكالة الإمارات للفضاء عام 2014. (موقع وزارة الاقتصاد الاماراتي تمت زيارة الموقع 2022/6/2 www.moec.gov.ae

كما وتهتم الإمارات بمجالات تكنولوجية ورقمية متخصصة، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، ويأتي اهتمام الإمارات بهذا القطاع في ظل مساع لتطوير قطاعات ثانية على أساس تكنولوجي، مثل الزراعة، والصناعة، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي، والرقمي، والتقنيات، بما يجعلنا أمام أكبر حزمة متكاملة، من الاستثمارات تعمل معا، وتؤدي غايتها أيضا في تعزيز التنويع الاقتصادي، وعوائد هذا التنويع، على بقية القطاعات، وعلى مجمل الاقتصاد الإماراتي. (موقع وزارة الاقتصاد الاماراتي تمت زيارة الموقع 2022/6/2 www.moec.gov.ae

ومن الملاحظ ان بعض هذه القطاعات التي اهتمت بها الامارات لم يلتفت اليها الدول الاخرى ولم يهتموا بها، ولكن الامارات جعل منها قطاعا حيويا ساهم في تنويع اقتصاده وجذب اليها الاستثمارات الاجنبية تدفق الى البلد من خلال تلك القطاعات مليارات الدولارات، ويمكن القول بأن اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة اصبح اكثر تنوعا بعد كل ازمة وهذه الحقيقة واضحة من خلال النظر في البيانات والجداول في البحث، وذالك من خلال الادارة الرشيدة والسياسات التي اتبعتها بعد كل ازمة هي التوجه الى التنويع الاقتصادي بشكل مستمر والعمل الدؤوب للحكومة، فبعد ازمة العقارات 2008 وبعدها ازمة تدهور اسعار النفط واخيرا ازمة كوفيد 19، خرج الاقتصاد الاماراتي اكثر تطورا وتنوعا مقارنة بما قبل الازمة و يرجع هذا الى السياسات السليمة التي انتهجتها الدولة في اطار مسار صحيح.

المبحث الثالث: التنوع في الاقتصاد العراقي (2003 -2021) بين الواقع والطموح

سوف يتم تحليل التنوع في الاقتصاد العراقي على النحو الآتي:

اولا: واقع وتحديات التنوع الاقتصادي في العراق

يعاني اقتصاد العراق من معوقات اساسية حتمية منذ استكشاف النفط وتصديره، وتميز بالاضطرابات الهيكلية والاقتصادية بداعي هيمنة القطاع النفطي على القطاعات أخرى، وأثر ذلك على تعطيل هيكلية الإنتاج والموازنة، وكذا التجارة الخارجية رغم ذالك، يعاني اقتصاد العراق من زيادة معدل البطالة والتضخم، وتدهور هيكل البنية التحتية للاقتصاد، وندرة مصادر الاستثمارات المحلية، وتراكم الديون الخارجية وكبرحجمها، (الموسوي، شبيب، المصاوي، بخيت، 2019).

ويتضح من بيانات الجدول ادناه والنسب الواردة فيهما أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة و الايرادات النفطية و أن سبب الاختلال و التذبذب بالإيرادات العامة لان الاسعار تتحدد عالميا، حيث ترتفع الايرادات بارتفاع اسعار النفط و تنخفض بانخفاضه كما وان اسعار العلمي للنفط تتحدد حسب الازمات وحدتها اي ان الايرادات محدد بوجود ازمات عالمية او محلية وهذا ما يدعونا الى اتباع وسائل محلية تخطي بها المالية العامة هذا التذبذبات الكبيرة والكثيرة.

واذا اخذنا ثمانية عشرسنة بعد 2003 نجد ان حصة القطاعات غير النفطية في تكوين الايرادات العامة ضئيلة جدا وأن الايرادات العامة متاثرة بشكل مطلق بتقلبات اسعار النفط كما في الجدول ادناه:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:656-675

الجدول رقم(2) هيكل الايرادات العامة والناتج المحلي العراقي للمدة 2003-2021

السنوات	سعر النفط$	الإيرادات النفطية مليار$	الإيرادات العامة مليار $	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليار $	نسبة ايرادات النفط من الايرادات العامة%	نسبة مساهمة الإيرادات العامة في GDP %	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من% GDP
2003	28.1	1,400.2	1,430.2		0.97		
2004	36.05	14,735.1	14,944.4	33,006.8	0.98	45.28	44.6
2005	50.59	19,259.8	19,673.0	41,983.3	0.97	46.86	45.9
2006	61	32,832.7	33,400.5	65,158.8	0.98	51.26	50.4
2007	69.04	40,083.4	41,111.1	85,9191.0	0.97	4.78	4.7
2008	94.1	65,776.1	66,710.0	130,747.9	0.98	51.02	50.3
2009	60.86	42,925.0	46,708.4	119,085.6	0.91	39.22	36.0
2010	77.38	56,390.7	58,618.1	135,488.4	0.96	43.26	41.6
2011	107.46	82,022.4	83,611.0	180,606.8	0.98	46.29	45.4
2012	109.45	94,565.5	96,890.8	210,369.4	0.97	46.06	45.0
2013	105.87	89,573.4	92,343.7	229,327.3	0.97	40.27	39.1
2014	96.29	79,951.5	86,809.4	228,490.9	0.92	37.99	35.0
2015	49.49	41,150.8	53,304.1	171,136.0	0.77	31.15	24.0
2016	40.68	34,736.6	42,674.0	172,478.7	0.81	24.74	20.1
2017	52.51	51,700.7	61,475.3	191,197.3	0.84	32.15	27.0
2018	71.34	79,067.9	88,147.1	212,406.5	0.89	41.5	37.2
2019	64.3	82,923.8	89,939.0	225,203.5	0.92	39.94	36.8
2020	41.96	44,147.6	51,215.3	137,085.7	0.86	37.36	32.2
2021	69.72	64,604.8	74,003.7	207,889.3	0.87	35.6	31.1

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:(بيانات البنك المركزي العراقي –المديرية العامة للاحصاء والابحاث-التقرير الاقتصادي السنوي 2003-2021) بتحويل قيمة الدينار الى الدولار=الايرادات \ سعر الصرف.

كما تبين من خلال الجدول اعلاه يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بوصفه مصدر يكاد يكون شبه وحيد في تمويل التنمية إذ تشكل نسبته97% عام 2003 من الايرادات العامة، وابقت على هذه الحالة حتى عام 2009 وبسبب الازمة المالية العالمية، انخفض نسبة مساهمة الايرادات النفطية 91% عام 2009، وهذا الانخفاض يعزى إلى حالة الركود في النشاط الاقتصادي العالمي التي ادت الى انخفاض اسعار النفط، والتي أثرت سلبا من خلال هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، ثم ظهرت ازمة مالية بالغة الاثرفي العراق عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط وركود اقتصادي عالمي حيث انخفضت مساهمة الايراد النفطي للايراد االعام الى77% عام 2015 و نسبة 24% من الناتج المحلي في العام نفسه وامتدت الى سنوات قبل ان تتعافي أسعار النفط وارتفاع مساهمته عام 2017، والعودة الى انخفاضه في عام 2020 وظهور فترة ركود اقتصادي جديدة تداعياتها مستمرة لما بعد الكورونا، ويمكن القول ان الحديث عن الركود الاقتصادي يتبعه بالضرورة ازمة مالية في الاقتصادات الريعية، ويعود السبب الى ان الموازنة العامة للحكومة العراقية وميزان المدفوعات والنشاط والاقتصادي ورفاهية المجتمع مرتبطة بأسعار النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني في احتياطياته.

وتعقيب آخر حول بيانات الجدول نجد انه كلما كان هناك ازمة في اسعارالنفط بالاخص في الدول النفطية كلما يغير مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي والعكس وهذا يعد فرصة لتنفيذ اصلاحات للحد من كل هذه الاستنزافات والمخاطر الاقتصادية ووضع الأسس اللازمة لذلك.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ثانيا: تحليل ازمة اسعار النفط وتدهور الاقتصاد العراقي

يرى متابع أسعار النفط بوضوح تذبذبها بين الصعود والهبوط كما أوضحنا سابقا لأسباب مختلفة تتعلق بعوامل متعددة تؤثر على جانبي العرض والطلب العالمي على النفط لتنعكس على الأسعار صعودا أو هبوطا. يوضح الجدول (3) أن أسعار سلة أوبك كانت أقل من 30 دولارا للبرميل قبل عام 2004، اذ بدأت هذا العام في الارتفاع تدريجيا نتيجة زيادة الطلب على النفط، حتى وصل إلى 94.45 دولارا للبرميل عام 2008. ثم نتيجة لأزمة الرهن العقاري، فقد انخفض في عام 2009 بنسبة 35.35٪ حيث وصل إلى 61.06 دولار للبرميل، ثم ارتفع بشكل واضح بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة وزيادة معدلات الطلب، وفي عام 2012 وصل إلى أعلى معدل سنوي له. خلال الفترة التي بلغت 109.45 دولارا للبرميل، وانخفضت في عام 2013 إلى 105.87 دولارا، ثم إلى 96.29 دولارا في عام 2014. وفي عامي 2015 و 2016، انخفضت الأسعار بشكل حاد بسبب زيادة المعروض من النفط، وخاصة النفط الصخري، وانخفاض الطلب بسبب التحول نحو الطاقة المتجددة. انخفض السعر في عام 2015 إلى 49.49 دولارا ثم إلى 40.67 دولارا في عام 2016. ونتيجة لذلك، فإن التحسن التدريجي بسبب اتفاق دول أوبك وخارجها على خفض الإنتاج، ليصل السعر في عام 2017 إلى 52.43 دولارا للبرميل وإلى 67.99 دولارا في عام 2018، قبل أن ينخفض إلى 63.72 في عام 2019 وانهيار اسعارها عام 2020 بسبب جائحة كورونا وانخاض نموالناتج العالمي. (Longde et al.، 2019).

ولعل من اهم الأسباب الأساسية التي قادت الى تدهور الاقتصاد العراقي التي حددتها (الورقة البيضاء) هو توسع دور الدولة في الاقتصاد، فعلى مدى عقود، تعرض الاقتصاد العراقي الى سلسلة من الصدمات قادت الى خلق اقتصاد موجه من الدولة، بدءا من سياسات التأميم للقطاعات الحيوية في السبعينيات من القرن الماضي، مرروا بتكريس كافة قدرات الاقتصاد لدعم الجهد الحربي في الثمانينيات، ومن ثم فترة الحصار في التسعينيات، ومن بعدها تضييع فرص تغيير هذه التوجه منذ عام 2003 وفشل النظام السياسي الجديد في العراق في بناء اقتصاد حر ومتنوع وفقا لمبادئ الدستور العراقي .(الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، 2020).

وفي الفترة بين 2006 و 2018 أرتفع متوسط مدفوعات رواتب القطاع العام بنسبة 134% أي اكثر من زيادة إنتاجية العمل والتي ارتفعت فقط بنسبة 12% او كلفة المعيشة التي ارتفعت بنسبة 28% خلال هذه الفترة. (الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، 2020) وإن الآفاق الاقتصادية للعراق تشوبها مخاطر سلبية كبيرة تتطلب الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتشمل هذه المخاطر: احتمال ظهور ازمات الجديدة، واحتمال تدهور الأوضاع الأمنية، وزيادة حدة صدمات تغير المناخ، وحدوث مزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي. و يتوقف تجنب تأثير مخاطر التطورات السلبية أو التخفيف منها على سياسات الحكومة المستقبلية والالتزام بإجراء إصلاحات شاملة تتماشى مع ما ورد في الورقة البيضاء التي تمثل برنامج الحكومة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلاد.(الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي، 2020).

وتحتاج هذه اللآليات الى توفير بئة مناسبة لتنفيذها والتى بالامكان ان يكون منفذا لمعظم المشاكل المتراكمة خلال العقود الماضية التي اظرت انياب آثارهار في الفترة الاخيرة من الاحجام الكبيرة لتدني مستويات المعيشة والدخل الفردي وزيادة معدل الفقر وتراكم الدين العام وتدهور الاوضاع الاجتماعية (Musawy: 2020).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التراكم المالي بعد عام 2003 قد ذهب إلى قطاع البنوك والمضاربة برمته ولم يتم استثماره في القطاعات الإنتاجية الحقيقية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة الخارجية، التي يعاني منها العراق الدروس المهمة للتنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم التي خرجت بها هي تحديد العلاقة بين الدولة والسوق، بمعنى أوضح بين الحكومة والقطاع الاقتصادي الخاص، من خلال تبني نهج صديق للحكومة يسمح للسوق بالعمل بحرية عندما ينجح ويتدخل عندما يفشل، مع ضرورة الابتعاد عن تلك السياسات التي ثبت الفشل لمرات عدة واستبدالها بسياسات ناجحة(الحبوبي وآخرون، 2016).

ثالثا: الآليات المستفادة من تجربة الامارات في التحول نحو التنويع الاقتصادي في العراق

يعد اقتصاد الإمارات من الأكثر تنوعا في المنطقة وبين جميع كبار منتجي النفط، اذ بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي كما موضح من خلال البيانات،حيث تؤكد تقارير محلية ودولية أن الإمارات انتقلت من اقتصاد النفط إلى اقتصاد التنوع الإنتاجي في شتى المجالات. ولزيادة توضيح الحالة العراقية مقارنة بنظيرتها الاماراتية يمكن الاعتماد الجدول التالي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:656-675

الجدول رقم(3) مقارنة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (الامارات والعراق) (2003-2021)/دولار

السنوات	الاقتصاد الاماراتي			الاقتصاد العراقي		
	الناتج المحلي الاماراتي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP مليار$	مساهمة القطاع النفطي من GDP %	مساهمة القطاع غير النفطي من % GDP	الناتج المحلي العراقي الإجمالي بالأسعار الجارية مليار $	مساهمة القطاع النفطي من% GDP	مساهمة القطاع غير النفطي من% GDP
2003	124,346358066	17.14	82.86	غير موجود		
2004	147,824370319	20.07	79.93	33,006.8	44.6	54.4
2005	180,617467964	24.80	75.20	41,983.3	45.9	54.1
2006	222,116541865	25.07	74.93	65,158.8	50.4	49.6
2007	257,916133424	22.86	77.14	85,9191.0	47	53
2008	315,474615738	27.38	72.62	130,747.9	50.3	49.7
2009	253,547358747	17.98	82.02	119,085.6	36.0	64
2010	289,787452661	21.66	78.34	135,488.4	41.6	59.4
2011	350,666058392	28.75	71.25	180,606.8	45.4	54.6
2012	374,590657683	28.44	71.56	210,369.4	45.0	55
2013	390,107528483	25.75	74.25	229,327.3	39.1	61.9
2014	403,137207534	23.05	76.95	228,490.9	35.0	65
2015	358,134944420	13.12	86.88	171,136.0	24.0	76
2016	357,045156018	10.81	89.19	172,478.7	20.1	79.9
2017	385,605506854	13.02	86.98	191,197.3	27.0	73
2018	422,215043584	16.58	83.42	212,406.5	37.2	62.8
2019	417,215559513	16.35	83.65	225,203.5	36.8	63.2
2020	358,868765174	11.51	88.49	137,085.7	32.2	67.8
2021	430,642518208	15.30	84.70	207,889.3	31.1	68.9

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/country/AE) و (بيانات البنك المركزي العراقي –المديرية العامة للاحصاء والابحاث-التقرير الاقتصادي السنوي)

اذ ومن خلال الجدول نجد بوضوح خلال العقدين الماضيين بان القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي حوالي نصف حجم الناتج في بعض السنوات خاصة من سنوات 2003 الى 2012 وانخض هذه النسبة الى الربع في سنوات 2015،2016،2017 بسبب انخفاض اسعار االنفط وليست سياسة اقتصادية يقلل من الاعتماد الكبير على النفط،ثم عاد النسبة الى الارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط وهكذا لم يكن هناك اية استراتيجية واضحة من قبل العراق للحد من مخاطرة الريعية النفطية، بينما نجد ان القطاع النفطي الاماراتي في العقدين المذكورين لم يتعدى هذه النسبة 25% في اسوأ حالاته بسبب الاستراتيجية المتبعة ومنذ قرون يعتمد التنوع الاقتصادي.

هذا ومن خلال النظر الى دراسة الامكانات الاقتصاد العراقي ومقارنة نسب وتناسب بينه وبين الاقتصاد الاماراتي يمكن استنتاج مجموعة من السياسات والوسائل التنموية التي يمكن من خلالها تقليل الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط ثم الابتعاد عن الانهيار الاقتصادي والتحول نحو التنوع وتخفيف الازمات المتتالية. سيتم عرض تلك الآليات بإيجاز وكما يلي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:656-675
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

1-الحكم الرشيد: عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد من خلال البعد التقني أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة وضبط إنفاقها المالي من خلال فعالية إدارة الموارد العامة. بينما عرفه البنك الدولي الحكم الصالح أو الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام وهو شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي.وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار ومساهمة القطاعات بالكامل في بناء الاقتصاد المتنوع. (فوزي، 2007، ر، ص34-35) .

وهناك عدة مؤشرات للحكم الرشيد من اهمها مكافحة الفساد بانواعه واشكاله، ومنها فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي، والعراق يفتقر الى الحكم الرشيد وادارة رشيدة منذ عقود من الزمن، لان كثير من الدراسات ربطت بين ظهور مفهوم الحكم الرشيد بقضايا الازمات المتتالية في الاقتصاد العالمي وسوء ادارتها فقد لوحظ على مدار عقود الستينات والسبعينات القرن الماضي بان تنمية الموارد البشرية في بعض الدول يرتبط ارتباطا مباشرا بوجود الحكم الرشيد فيها وعدمها في البعض الآخر، وان كثيرا من الموارد الطبيعية ضاعت بسبب عدم الحكم الرشيدوكما ادت الازمات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى ظهور مفهوم الحكم الرشيد(خيرة، 2015، ص322-325) .

جدول(4) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق لسنوات مختارة(2014-2020)(2,5+)افضل أداء (2,5 -)اسوأ اداء

السنوات	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	سيادة القانون	مكافحةالفساد
2014	1,11-	1,25-	1,14-	2,48-	1,33-	1,33-
2015	1,25-	1,24-	1 , 13-	2,26-	1,42-	1,37-
2016	-1,27	1, 13-	1,2-	2,31-	1,63-	1,39-
2017	1,26-	1,20-	1,5-	2,31-	1,64-	1,37-
2018	1,32-	1,17-	0,99-	2,56-	1,76-	1 ,39-
2019	1.34-	1.18-	0.96-	2.60-	1.72-	1.34-
2020	1.33-	1.38-	1.01-	2.53-	1.75-	1.28-
من عمل الباحث بالاعتماد على دراسة (حسين، 2022، ص1-23)						

ومن بيانات الجدول(1)، يتضح أن جميع المؤشر تلك لمدة(2014 - 2020) ذات قيم سالبة، و لاسيما مؤشر(الاستقرار السياسي)، إذ احتل المرتبة الأولى في التراجع – التدهور، يليه مؤشر(سيادة القانون)، بتسجيلها درجة سلبية(1,33-) عام(2014) ليصبح(-1,42) مما يدل ذلك على ضعف ثقة الأفراد بالقانون في استشراء الفساد في المحاكم والشرطة، ومن ثم ارتفاع نسب العنف والجريمة.

ومن الواضح ان الاقتصادالعراقي لم يستطع التحول من الاداء السيء في اي من المؤشرات الحكم الرشيد حسب البيانات الدولية المذكورة، وان كانت هناك محاولات وتحسن في بعض المؤشرات وبعض السنوات الا انه لم يكن من خلال استراتيجية واضحة وعلى اسس منهجية متكاملة وتجارب متراكمة، وان هناك معوقات وعقبات بعضها تتعلق بطبيعة المكونات السياسية والاجتماعية العراقية، وبعضها تتعلق سوء الاداء المؤسسي للسلطات المتلاحقةاوعدم مناسبة القرارات المتخذة، وايضا المتابعة والاجراءات لم يكن على المستوى المطلوب، كما وان الاستجابة من الاطراف السياسية ليست ايجابية بسبب وجود الدولة العميقة و نوعية القيادات والتي ليست لديهم معايير الكفائة والتجربة بما يؤدي الى سلطة القرارات.

2- دور القطاع الخاص: في معظم البلدان العربية المصدرة للنفط، بما في ذلك العراق، لا يزال القطاع الاقتصادي الخاص صغير الحجم ومتواضع النشاط. هناك العديد من الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط مملوكة للدولة وتعمل في قطاع الخدمات العامة. في العديد من هذه الاقتصادات، يظل القطاع الاقتصادي الخاص صغيرا ويميل إلى أن يكون غير رسمي إلى حد كبير أو متخلفا نسبيا (الطائي 2021 ص47-64) يعتبر وجود قطاع خاص قادر على المنافسة مصدرا أكثر استدامة للنمو والتوظيف في معظم اقتصادات العالم. يقود الخدمات في القطاع الاقتصادي الخاص لخلق فرص عمل وبالتالي زيادة مساهمة الصناعة في خلق الناتج المحلي الإجمالي.

مع انخفاض حصة الزراعة في القطاع الخاص، أصبحت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل. وهذا يعزز الزيادة في التنويع الاقتصادي، ونتيجة لذلك، يلعب القطاع الاقتصادي الخاص دورا مهما في تحريك النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك، سيكون لزيادة استدامة الوظائف تأثير إيجابي على الاقتصاد ككل. لكن على الرغم من جهود الحكومة، لا يزال القطاع الاقتصادي الخاص في العراق غير قادر على توليد نمو الاستثمار والمشاريع اللازمة لخلق فرص العمل وتقليل الاعتماد

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

على ايرادات النفط ووظائف القطاع العام. هناك قيود متعددة تعيق الاستثمار وتحد من نمو القطاعين الخاص وغير النفطي.(الطائي 2021 ص ص47-64) اذن يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة. على سبيل المثال، الاستثمار في البحث والتطوير وألانشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد.

3- آلية الصناديق السيادية للثروة النفطية: الصناديق السيادية أو صناديق الثروة السيادية هي ركيزة مهمة للاستثمار العالمي وأحد أهم علامات القوة المالية لبلدانهم وضمان مستحقات الاجيال القادمة من الثروة، وهي واحدة من الثروات التي تعكس التنوع في تطوير هيكل رأس المال الوطني في السياق للتفاعل مع النظام المالي العالمي. تتمتع صناديق الثروة السيادية بأهمية خاصة في البلدان الريعية، وخاصة النفط. لأن هذه الدول تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة اعتمادها على موارد النفط أو الغاز بشكل شبه حصري. ونتيجة لذلك، فهي عرضة للصدمات الخارجية بسبب عدم قدرتها على التحكم في أسعار النفط والغاز والصدمات الداخلية بسبب الظروف السياسية والأمنية واجتماعية الداخلية.(مسلم و حسين 2019).

وهناك عدة تصنيفات عدة للصناديق السيادية في أدبيات الاقتصاد وعادة ما يتم تصنيفها على أساس الأهداف وتنقسم إلى: صناديق الادخار للأجيال القادمة، وصناديق الاستقرار، وصناديق الاستثمار الاحتياطية، وصناديق التنمية، وصناديق احتياطي التقاعد. من حيث تشغيل الصندوق، يمكن تصنيفها إلى: الصناديق السيادية المحلية، والصناديق السيادية الدولية، والصناديق السيادية المختلطة. ويمكن تصنيفها حسب مصادر التمويل إلى الأموال الممولة من ايرادات الخصخصة والأموال الممولة من فائض الميزانية. من حيث درجة الشفافية، كما ويمكن تصنيفها إلى: صناديق سيادية شفافة وصناديق سيادية غير شفافة. (Aguilera، Capapé، Santiso & 2016).

الجدول(4) اكبر سبعة صناديق ثروة سيادية لعام 2022

التصنيف او المرتبة	اسم الصندوق السيادية	سنوات التأسيس	البلد	الأصول تحت الإدارة(مليار دولار)
1	مؤسسة الاستثمار الصينية	2007	الصين	1.350.863
2	صندوق التقاعد الحكومي	2000	النرويج	1.136.144
3	أبو ظبي للاستثمار السلطة	1976	الامارات العربية المتحدة	790.000
4	هيئة الاستثمار الكويتية	1953	الكويت	750.000
5	GIC	1981	السنغافورة	690.000
6	صندوق الإستثمارات العامة	1971	السعودية	607.418.89
7	هونغ كونغ النقدية الهيئة - صندوق الصرف	1993	هونغ كونغ	588.903.44

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي ل(معهد تصنيف صناديق الثروة www.swfinstiute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund).

استنادا إلى بيانات اعلاه والتي نشرت عام 2022 لمؤسسة (swfinstiute)، اورد 100 صناديق سيادية حول العالم تنتمي إلى دول مختلفة في العالم يتصدرها مؤسسة الاستثمار الصينية بأصول تبلغ 1.350.863 تريليون دولار. تلاه صندوق صندوق التقاعد النرويجي بأصول تصل إلى 1.136.144 ترليون دولار رغم تأسيسها الذي يعود إلى عام 2007. ثم صندوق جهاز أبوظبي للاستثمار بأصول بلغت 790.000 مليار دولار كما هو مبين في الجدول(10). وهذا يعد مكسب كبير للامارات ولأقتصادها.

عليه فان إنشاء صندوق سيادي للعراق سيكون بمثابة صندوق استقرار لايرادات النفط. وله انعكاسات مهمة على الأداء الاقتصادي، لأنه سيمثل موردا آخر يمد الميزانية العراقية، بدلا من الاعتماد على مصدر واحد لإيرادات النفط. هذا الصندوق، بغض النظر عن حجم أصولها المالية عند إنشائها، فإنها ستنمو بمرور الوقت وستنمو أصولها عند تشغيلها بشكل فعال لتكون بمثابة صمام أمان يؤدي إلى الحد من صدمات النفط على غرار تجربة البلدان النفطية الأخرى. يتم تمويل هذا الصندوق إما عن طريق الفوائض الناتجة عن ارتفاع سعر النفط فوق مستوى معين، أو عن طريق تحديد نسبة من ايرادات النفط تودع في الصندوق، أو بتحديد مبالغ

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

معينة من النفط تكون إيراداتها مودعة في الصندوق. حيث يحدث الانسحاب من الصندوق عندما تنخفض أسعار النفط ويحدث عجز في الميزانية.(حمدية و زهراء: 27ص. 2019) .

اذن بما ان لدى العراق امكانيات مادية وبشرية هائلة للنهوض باقتصادها، ولكن يحتاج الى عدة آليات لتنويع اقتصادها، واقصر طريقة للوصول الى ذالك الهدف هي الاستفادة من التجارب الناجحة للخطو بخطوها والسير على نهجها. ومن اقرب التجارب الناجحة تعد تجربة الامارات امثل واحسن تجربة التي يلائم وقريب مع طبيعة اقتصادها وبيئتها مع الاخذ بعين الاعتبار النقاط الفارقة بينهما وطبيعة سكانهما، الا انها من افضل التجارب للتحول السليم نحو التنويع الاقتصادي.

اختبار فرضية البحث: ساعد تحليل وبيانات البحث للتوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي:

تسببت الوفرة المالية النفطية في ارتباط الاقتصاد العراقي بعائدات النفط مما أدى إلى إخفاقه في خلق اقتصاد متنوع، وان السياسة المالية في العراق بعد2003 رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته والتي تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية. ارتباط الايرادات العراق بالايرادات النفطية جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط مما أثر سلبا على إستراتيجيتها التنموية وعلى دعمها للقطاعات الاقتصادية وعطل العديد من المشاريع نتيجة إتباع سياسة إنفاقية توسعية وتوظيف كبير في حالة ارتفاع الأسعار وانكماشية في حالة انخفاض الأسعار، مما انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية وجعلها هي الأخرى تتأثر بأسعار النفط. مما يبين صحة الفرضية.

أظهرت مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد العراقي الواردة في البحث هيمنة قطاع االنفط عليه إذ يشكل حجر الأساس والعمود الفقري للاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للموازنة العمومية والصادرات الإجمالية التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من% 95 ، مع انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني .أما الإمارات العربية المتحدة فاستغلت الوفرة النفطية في تهيئة الاقتصاد لمرحلة ما بعد النفط وتنويعه، من خلال إنشاء أقوى الصناديق السيادية في العالم والتي تعتبر صمام الأمان لمرحلة ما بعد النفط كما قامت بتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار وإنشاء الأسواق الاستثمارية التي جذبت من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساهم بدوره في رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات خاصة قطاع العقارات وقطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الخدمات المالية .مما يبين ايضا صحة الفرضية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

خلال تتبع البيانات والمعلومات الواردة فيه توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات نلخصها ما يلي:

1-من خلال تتبع تطور السياسة المالية في العراق خلال الفترة تقلبات أسعار النفط باعتبار الإيرا دات البترولية المورد الرئيسي لإيرادات العامة، مما انعكس سلبا على عملية التنويع الاقتصادي وأدى إلى تعطيل عملية التنمية .

2- يعد اقتصاد الإمارات من الأكثر تنوعا في المنطقة وبين جميع كبار منتجي النفط، اذ بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد تقارير محلية ودولية أن الإمارات انتقلت من اقتصاد النفط في فترة قياسية وفي الالفية الجديدة الى تنوع اقتصادي مقبول وقابل لمواجهة الازمات سواء النفطية اوغيرها وتحويلها الى فرص ابتداء من ازمة العقارات وانتهاء بالازمة الصحية كوفيد19.

3-طوال عقود من فترة فيما مضى وبسبب السياسات المالية العراقية غير السليمة كان ومازال سعر النفط المتغير المستقل الوحيد التي يؤثر في كل المتغيرات الاخرى من السياسة المالية والاقتصادية للعراق فان التغييرات في السياسات التوسعية والانكماشية للنفقات والايرادات العامة وايضا زيادة ايرادات القطاعات الاخرى ونقصها مرهون بالطلب العالمي على النفط والتغييرات في سعرها فيما كان دولة مجاورة مثل الامارات نجحت في فترة قياسية تخطي الريعية النفطية والتوجه نحو التنوع الاقتصادي وساعدته ذالك تخفيف آثار ازمات تقلبات اسعار النفط الى اقل حد ممكن.

4-أضاع العراق فرصا للإصلاح بعد 2003على الرغم من التحليلات التشخيصية الدقيقة من خلال المذكرات الاقتصادية حول العراق التي يصدر عن المؤسسات العلمية الدولية والمحلية، كما أكدت الدراسة فان الفرص يعد كثيرة وكبيرة، الا ان العراق لم يحرز حتى الآن أي تقدم ملحوظ في معظم هذه المجالات وعدم نجاح السياسات والاليات لتحويل الازمات الى فرص تنمية الحقيقية وبناء هيكلية اقتصادية لديها القدرة على التجاوب السريع مع الازمات.

5-انطلقت السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة من الفوائض المحققة في القطاع النفطي واستخدمتها في التنويع الاقتصادي باستهداف قطاعات معينة والرفع من معدلات التشغيل لامتصاص البطالة عن طريق تدخل الدولة للتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات بالإضافة لتوفير رأس المال البشري الكفء وتوفير المؤسسات والبنى التحتية اللازمة حتى تستطيع استهداف القطاعات الملائمة لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي، فضلا عن انشاء صناديق سيادية للثروة النفطية ويعد جهاز أبو ظبي للاستثمار أداة لتنويع مصادر الدخل وللاستغلال الأمثل للفوائض النفطية في الإمارات العربية المتحدة من خلال إدارة المداخيل النفطية في استثمارات متنوعة وتحقيق عوائد اقتصادية حفاظا على ثروة الأجيال.

مقترحات البحث

من خلال مختلف النتائج التي توصلنا إليها، يقدم البحث بعض الاقتراحات التي تساعد الاقتصاد العراقي في إنجاح جهود التنويع اقتداءا بالتجربة الاماراتية:

1-تبني استراتيجية وفلسفة سياسية واضحة المعالم مبنية على اساس توفير متطلبات التحول السليم نحو التنويع بعيد عن الايدولوجيات المتناقضة لقوى السلطة المهتمة بمصالحها ومصالح الدول التي تواليها.

2-ضرورة توفير متطلبات جذب الاستثمارات الاجنبية واهمها الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد وتحسن أداءها في مؤشرات الحكم الرشيد وخاصة في مجال فاعلية الحكومة والادارة الرشيدة.

3- ربط التوظيف العام بالانتاجية و الاهتمام بالقطاع الخاص والتي يمكن أن يلعب دورا مهما في تعزيز تنويع مصادرالايرادات وزيادة فرص العمل، وذالك من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة وتشجيع المنافسة الحقيقية في المشاريع الاستراتيجية ومتوسطة المدى.

4- تتمتع صناديق الثروة السيادية بأهمية خاصة في البلدان الريعية، وخاصة النفطية مثل العراق والتي هي ركيزة مهمة لحفظ الاجيال القادمة وأداة مهمة للاستثمار العالمي، وأحد أهم علامات القوة المالية لبلدانهم وهي واحدة من الثروات التي تعكس التنوع في تطوير هيكل رأس المال الوطني في سياق التفاعل مع النظام المالي العالمي.

5-يتطلب الاقتصاد العراقي ادارة تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية بما فيها إصلاح منظومة التعليم لتوفير المهارات الفنية والإدارية التي ترفع مستوى الإنتاجية وتسمح للإنتاج

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية وترفع من ربحية المشاريع الاستثمارية لأنه لا يمكن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة التصديرية والقطاعات الجديدة دون العمل على توفير المؤهلات التي تقوده.

6-لا يمكن تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي دون ارتفاع معدلات الاستثمار ومنه لابد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الإنتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال وصياغة قوانين تسمح بتوجيهه للقطاعات المستهدفة.

المصادر

اولا:المصادر العربية

1-الكواز، حسين (2018): سعد محمود، عبدالرزاق عزيز: الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص بحث منشور، المجلة الاكاديمية جامعة نوروز، مجلد 7 عدد 2، 61-73.

2-عجلان (2017)، حسين حسن: تنو عُ قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية، مجلة المنصور العلمية، عدد 27،ص 1-27

3-فرج (2018): ماردين محسوم، (قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة2016 - 2004 مجلة جامعة التنمية البشرية، السليمانية ص 162-177.

4- عبدال وجبار(2015)، اعيادعبدالرضا، وعدنان كاظم: الاقتصاد الريعي واثره في بناء الدولة العراقية، مجلة المستنصرية للابحاث الدولية والعربية، المجلد 13، العدد 56 (31 ديسمبر/كانون الأول 2016)، ص ص. 269-311، 43ص.

5- الشيمي(2018) محمد نبيل، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية، المركز الديمقراطي العالمي، 2018.-https://political-encyclopedia.org/dictionary

6-الحبوبي(2016)، بريسينجر، ديبوفيتش، الحكيم، فيرغسون، ج.، تيليريا، وفان راينين. دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والنوع الاجتماعي في العراق: نهج نموذجي للتوازن العام القابل للحساب. مجلة المناطق النامية، 50 (2)، ص 431-451.

7 - الوتار، يحيى محمد، المجتومي، الشافعي (2019) دور دمج ممارسات إعداد تقارير الاستدامة الفندقية في نظام المعلومات المحاسبية لتعزيز الأداء المالي للفنادق: أدلة من العراق. المجلة الأفريقية للضيافة والسياحة والترفيه، 8 (5)، ص 1-16.

8- الموسوي وآخرون(2020)، عبدالوهاب محمد جواد، معن عبود عليب، أحمد جاسم الياسيرك *، حيدر نعمة بخيت، حسن لطيف ك: تحديد نقاط الضعف والحلول التنموية الممكنة للاقتصاد العراقي ص 207-224

9- حميدي والمقطومي، علي، محمد (2019): هل تقارير الاستدامة عبر نظام المعلومات المحاسبية تؤثر على قرارات الاستثمار في العراق؟ المجلة الدولية للابتكار والإبداع والتغيير، 9 (9)، ص 294-312.

10- المقتومي، شاكر، ع، الفتلاوي، بخيت، حسن (2019). التكامل بين الاستدامة المالية والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة استكشافية. المجلة الدولية للابتكار والإبداع والتغيير، 8 (2)، 202-221.

11- تشيشان، محمد، كاظم، (2018). استراتيجيات العراق المستقبلية في استخدام محطات الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء باستخدام محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العراق (ص 195 - 203).

12-تقرير البنك الدولي في العراق(2021) رابط الموقع https://www.albankaldawli.org1 تمت زيارة الموقع بتأريخ 2021/12/10

13- حسنوف، بيرملي، والمسيل، (2018). محددات الاقتصاد الكلي والخاصة بالبنك لربحية البنك: دليل من اقتصاد يعتمد على النفط. المجلة الدولية للدراسات المالية، 6 (3)، 78.

14-الطائي، بشير هادي عودة الطائي 2021 ، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسةكمية للسنوات 2003 – 2019) مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة – العراق قسم الدراسات الاقتصادية.

15- خنشول، دنيا(2020): التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة القسطنطينة، م7، ص200-222

16- صفيح، صادق(2018) : مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016 : دراسة قياسية. الملتقى الدولي الاول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، (صفحة 4.)جامعة البليدة.

17- شيخي بلال، زواتنية عبدالقادر(2019):سياسة التنويع في دول مجلس التعاون، الاجندة الوطنية للامارات العربية انموذجا، مجلة الاستراتجية والتنمية، م9، ع16، ص237-257.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

18- قرومي حميد وبن ناصر حمد(2019): ضرورة التنويع في ظل انهيار اسعار النفط، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع11، ص260-275.
19- زغير و القريشي، علي حسين و حاتم كريم بلحاوي(2019) :تحليل اثر الايرادات العامة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط، ص ص 311-344.
20- كنعان حمة وأخرون (2017): أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3 ، العدد3 ص600.
21- بوفليح، نبيل (2011): دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتو ا ره تخصص نقود ومالية، ص - 119 جامعة الجزائر
22- فؤاد، قاسم محمد (2014): محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر،، جامعة أ بي بكر بلقايد تلمسان، ص ص8 - 3
23- زهرة، عماري فاطمة(2020) : اثر السياسةالمالية على تنويع الاقتصادي خارج القطاعات المحروقات، اطروحة دكتوراه، جامعة بوضياف المسيلة، ص135.
24- صباغ، رفيقة,حركاتي، فاتح (2019) دور التنويع الاقتصادي في الحد من الأزمات: دراسة حالة لأثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الإماراتي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية الجزائر.
25- خيرة،ابن عبدالعزيز،2015،دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري،رسالة ماجستير،جامعة الحاج خضر،الجزائر،ص322-325
26- مرزوك وحمزة (2014), عاطف لافي و عباس مكي , التنويع الاقتصادي , مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، محلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة , المجلد الثاني , العدد الحادي والثلاثون.
27- ديلويت(2020) تقرير فصلي عن صادرات وانتاج نفط الاقليم، التقرير الثالث.
28- حسين،احمد خضير، 2022، التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص1-23.

ثانيا:المصادر الاجنبية

28- wartan, Sonia (2020): Iraq in the light of the indicators of Rational governancefor the period(2014 – 2018) N.afriqa jornal,N.24,p64.
29–KeqiangHouaDean C.Mountain,(2016) Oil price shocks and their transmission mechanism in an oil-exporting economy: A VAR analysis informed by a DSGE model Journal of International Money and Finance November 2016, Pages 21.
30-Carmen M. Reinhart(,2016) Christoph Trebesch Sovereign Debt Relief and Its Aftermath,Journal of the European Economic Association, Volume 14, Issue 1, 1 February 2016, Pages 215–251, https://doi.org/10.1111/jeea.12166.
31–Shaker,Husain(2019) Hamdiya&Zahra:Sovereign wealth funds have their role in reducing the price shocks of crude oil With reference to Iraq Journal of Economics and Administrative Scienceshttps://doi.org/10.33095/jeas.v25i112.1666
32- Foroni C. and Stracca L. (2019). “Much Ado About Nothing? The Shale Oil Revolution and the Global Supply Curve.” European Central Bank Working Paper No. 2309.
33-Aguilera ،R.V ،Capapé ،J. ،& Santiso.(2016) .(SOVEREIGN WEALTH FUNDS: A STRATEGIC GOVERNANCE VIEW .r Academy of Management Perspectives ،(1) 30 ،p.23-5
34- Malizia, E.E. and Ke, S. (1993) The Influence of Economic Diversity on Employment and Stability. Journal of Regional Science, 33, 221-235.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ثالثا:المواقع الالكترونية

35- موقع https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/gdp
albankaldawli.org- 36
37- (سيمبسون ريبيكا، 2017:مقالة منشورة على الرابط: https://bhuth.ae/ar/publication/economic-diversification-a-uae-strongpoint

الملحق:الشكل البياني

شكل بياني يعطينا موقع العراق من مؤشرات الحكم الرشيد مقارنة بدولة الامارات العربية ودول اخرى:

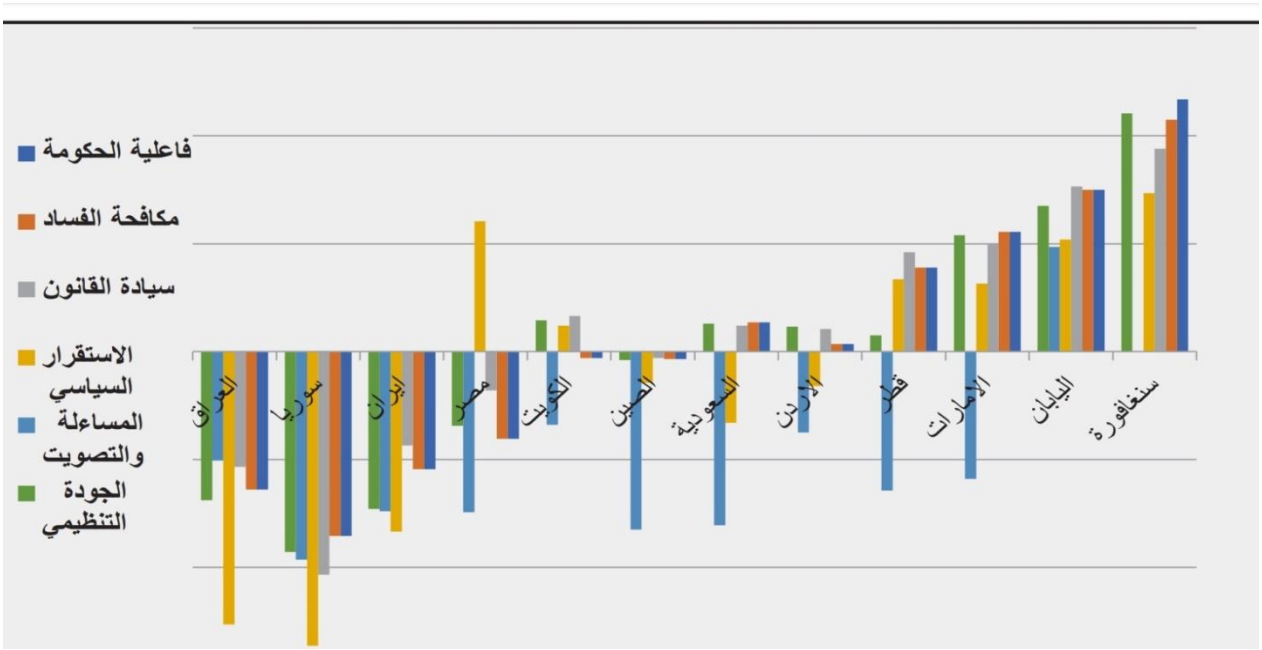

مؤشرات الحكم الرشيد للعراق مقارنة ببعض الدول عام 2020

المصدر:(حسين، 2022)

اذ ان الشكل اعلاه يفسر الاداء الافضل للدول (سنغافورة واليابان والامارات، بينما اداء متوسط للقطر والسعودية والاردن والكويت، واداء سيء للايران والعراق وسوريا).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.31
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)